



هيئة  
التأمين  
Insurance  
Authority

# مراجعة هيئة التأمين لتقرير الملاءة المالية ورأس المال الاكتواري

لعام 2025م



عام 2025م هو العام السادس على التوالي الذي تعد فيه شركات التأمين التقارير الاكتوارية بموجب ضوابط الأعمال الاكتوارية الصادرة في مارس 2020م. وقد جاءت هذه الضوابط بهدف تعزيز دور الاكتواريين ومسؤولياتهم في قطاع التأمين، بما يساهم في تمكين إدارات الشركات من اتخاذ قرارات مبنية على أسس فنية سليمة، وتوفير الدعم الفني اللازم لأعمال الشركات، وبما يتوافق مع التطور المستمر لقطاع التأمين في المملكة.

تلتزم الضوابط المشار إليها أعلاه، الاكتواري المعين لشركة التأمين و/أو إعادة التأمين بإجراء عدد من التحليلات الاكتوارية بشكل سنوي على الأقل، ورفع المخرجات للإدارة العليا ومجلس إدارة الشركة ولهيئة التأمين (الهيئة)، عبر إعداد تقرير اكتواري لكل موضوع من موضوعات التحليل. كما تلتزم هذه الضوابط الاكتواري المعين بتقييم وتقديم المشورة بشأن الملاءة المالية للشركة، إلى جانب تحديد أبرز المخاطر الرئيسية باستخدام أساليب اكتوارية مناسبة. ولدعم تلبية هذا المتطلب، تم إصدار إطار عمل اختبارات التحقّل والسيناريوهات (SST) في عام 2020م. وقد شهد هذا الإطار منذ انطلاقه تطوراً كبيراً عاقاً بعد عام من حيث الشمول والمستوى الفني، وذلك بهدف دعم انتقال مدروس إلى نظام رأس المال المبني على المخاطر (RBC)، المقرر البدء بتطبيقه اعتباراً من 1 يناير 2027م.

يستعرض هذا المستند ملاحظات الهيئة بعد مراجعتها لتقارير الملاءة المالية ورأس المال لعام 2025م، ويهدف إلى تزويد الشركات بتصور أولي حول الأثر المحتمل للانتقال إلى إطار رأس المال المبني على المخاطر (RBC)، بالإضافة إلى تسليط الضوء على مدى تأثير شركات التأمين بمختلف أنواع المخاطر، كما يختتم المستند بعرض توقعات الهيئة فيما يتعلق بدور كل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والاكتواري المعين ورئيس الإدارة الاكتوارية في الشركة.

# تطبيق الإطار

في 28 أكتوبر 2025م، أعلنت الهيئة عن تاريخ تطبيق إطار رأس المال المبني على المخاطر (RBC) كإطار قياس للملاءة المالية لشركات التأمين وإعادة التأمين في المملكة العربية السعودية، ليحل محل الإطار الحالي بشكل كامل، وذلك اعتبارًا من 1 يناير 2027م.

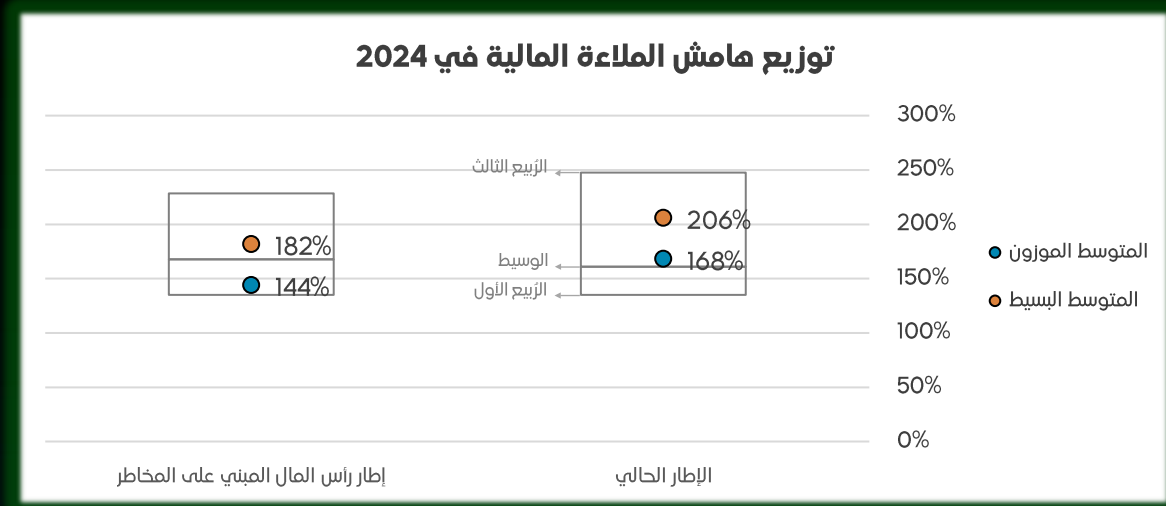
المراحل التجريبية المتعاقبة منذ عام 2020م (بما في ذلك أربع تجارب محاكاة أجريت، وتجربة خامسة مقررة بناء على بيانات عام 2025م، تليها تجارب محاكاة موازية ربع سنوية خلال عام 2026م تشمل نتائج كلا النظامين) أتاحت فرصة لشركات التأمين لفهم العلاقة بين استراتيجيات أعمالها ومتطلبات رأس المال المبني على المخاطر، ويأتي ذلك في ظل التوقع بأن تعمل كل شركة على ترسيخ ثقافة اتخاذ قرارات مبنية على المخاطر ضمن عملياتها اليومية وعند تحديد أهدافها الاستراتيجية.

# يتناول المستند المواضيع التالية:

1. متطلب رأس المال الحالي بالمقارنة مع متطلب رأس المال المبني على المخاطر
2. توزيع رأس المال المبني على المخاطر حسب فئات المخاطر الرئيسية
3. توزيع رأس المال المبني على المخاطر حسب فئات المخاطر الفرعية
4. نسبة متطلب رأس المال إلى حجم كل خطر رئيسي
5. إجمالي رأس المال المبني على المخاطر كنسبة من مقياس الخطر الشائعة
6. المخاطر الأكثر تصنيفًا ضمن أكبر ثلاثة مخاطر لدى شركات التأمين
7. أثر منفعة التنويع بين المخاطر
8. مساهمة الإدارات الاكتوارية في شركات التأمين في إعداد تقرير الملاءة المالية ورأس المال
9. توقعات هيئة التأمين

# 1. متطلب رأس المال الحالي بالمقارنة مع متطلب رأس المال المبني على المخاطر

يوضح الرسم البياني أدناه توزيع نسب الملاءة المالية لشركات التأمين وفقًا لمتطلبات رأس المال الحالية، ويقارنها بنسب الملاءة المحسوبة بناءً على إطار رأس المال المبني على المخاطر (استنادًا إلى نتائج المحاكاة الأخيرة).

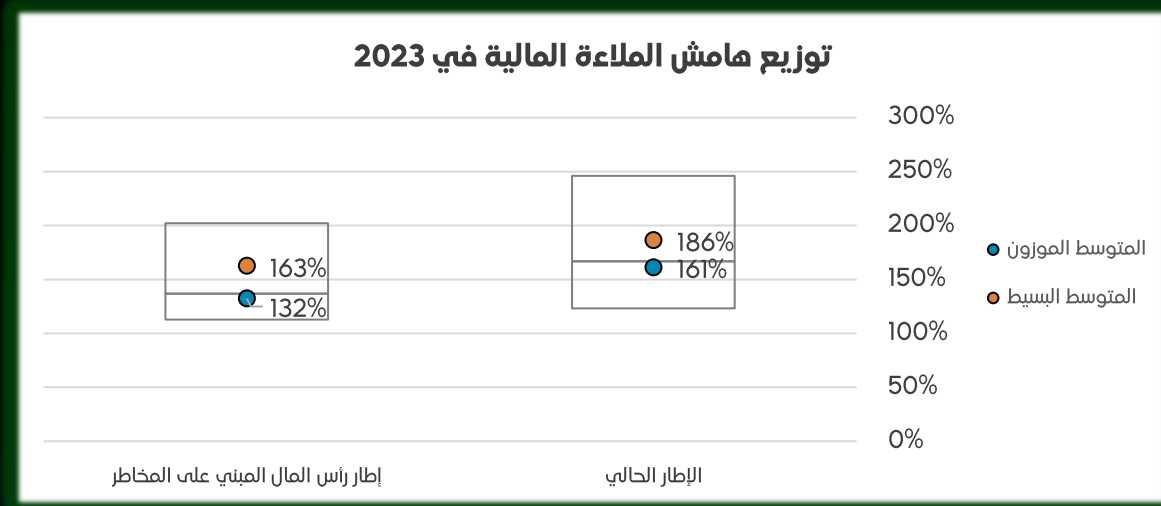


يتضح من الرسم أن متوسط نسب الملاءة المالية وفقًا لإطار رأس المال المبني على المخاطر - محسوبة بالمتوسط البسيط أو الموزون - أقل من النسبة المقابلة ضمن الإطار الحالي الذي يعتمد حاليًا على رأس المال قدره 100 مليون ريال، ويعد هذا الفارق غير مستغرب نظرًا لما يتميز به الإطار الجديد من شمولية ومثانة.

استنادًا إلى نتائج حساب رأس المال المبني على المخاطر لكل شركة، لوحظ تحسّن في نسب الملاءة لدى بعض الشركات مقارنةً بالإطار الحالي، إلا أنه جدير بالذكر أن هناك شركة واحدة على الأقل قد تنخفض نسبة ملاءتها إلى ما دون 100%، رغم اعتبارها ملتزمة وفقًا للإطار الحالي.

# 1. متطلب رأس المال الحالي بالمقارنة مع متطلب رأس المال المبني على المخاطر

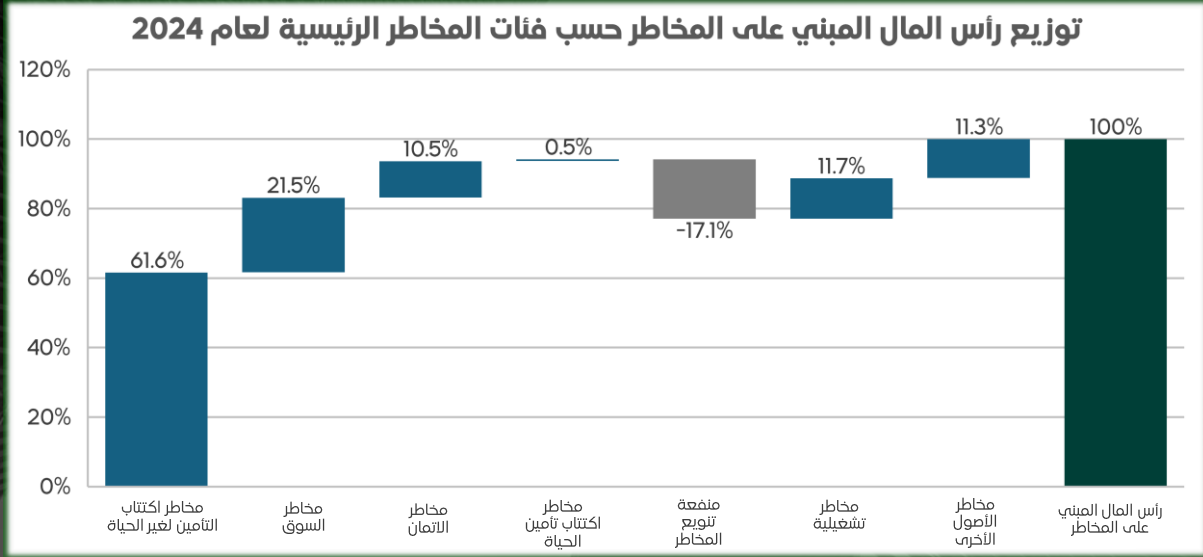
مقارنة بنتائج الرسم السابق، يوضح الرسم البياني أدناه توزيع نسب الملاءة المالية وفق نتائج المحاكاة السابقة المستندة إلى بيانات نهاية عام 2023م.



بالمقارنة مع نتائج عام 2023م، لوحظ ارتفاع كل من المتوسط البسيط والمتوسط الموزون لنسب الملاءة المالية في عام 2024م لكل من الإطار الحالي وإطار رأس المال المبني على المخاطر (RBC). يعزى هذا الارتفاع بشكل أساسي إلى زيادة رؤوس أموال الشركات نتيجة الأرباح المحتجزة وطلبات رفع رأس المال خلال العام الماضي. كما ساهم خفض معاملات مخاطر الأقساط والاحتياطيات بشكل طفيف في هذا الارتفاع، نتيجة التغيير في أساس احتساب هذه المخاطر من منظور نهائي (Ultimate) إلى منظور سنة واحدة.

## 2. توزيع رأس المال المبني على المخاطر حسب فئات المخاطر الرئيسية

يوضح الرسم البياني أدناه حصة كل خطر من المخاطر الرئيسية، بالإضافة إلى أثر منفعة التنويع في حساب رأس المال المبني على المخاطر لقطاع التأمين.



نظرًا لتصدر أنشطة التأمين على غير الحياة محفظة أعمال القطاع، تعد مخاطر الاكتتاب (بما في ذلك مخاطر الأقساط، والاحتياطيات، ومخاطر الكوارث) الخطر الأكبر لقطاع التأمين. تليها مخاطر السوق، التي شهدت ارتفاعًا مقارنةً بالعام الماضي، حيث ارتفعت حصتها من 14.5% في تجربة محاكاة عام 2024م.

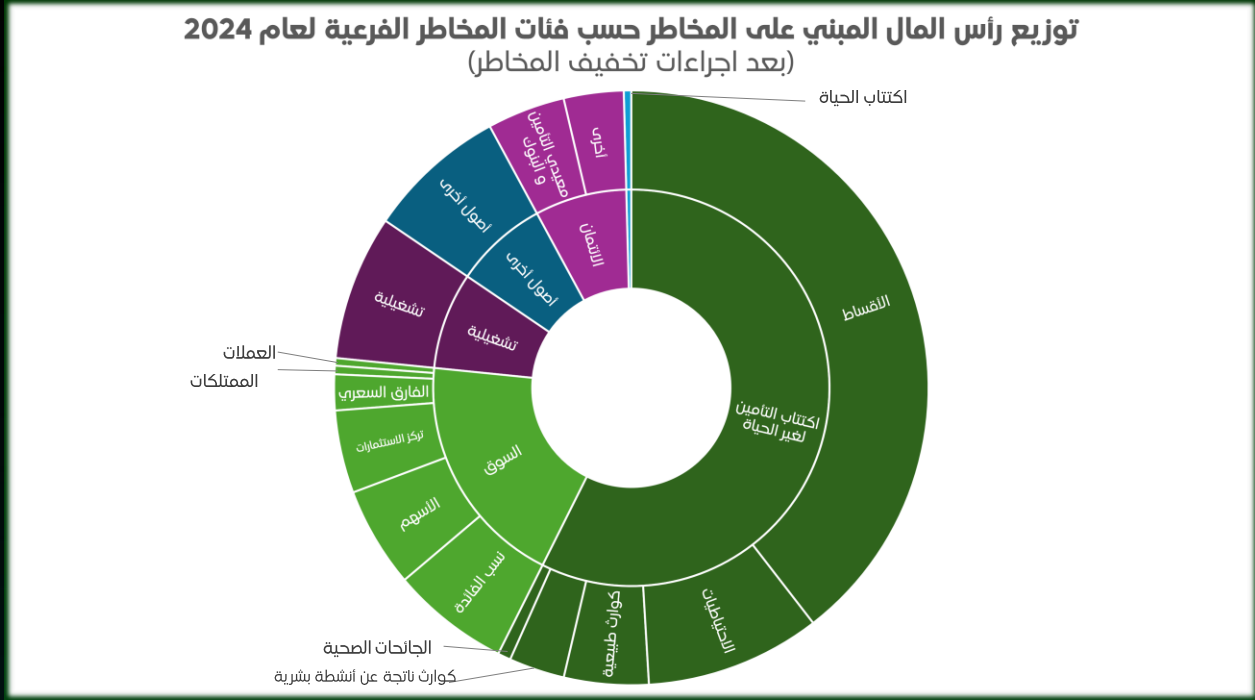
وقد يكون جزء من هذا الارتفاع ناجمًا عن التوضيحات الصادرة عن الهيئة بشأن معاملة الصناديق المشتركة/صناديق الاستثمار على وجه التحديد، في حال عدم توفر البيانات المتعلقة بالأدوات المالية الفعلية التي يشملها الصندوق الاستثماري، تلزم الشركات بتطبيق معاملات المخاطر المناسبة وفقًا لسياسة الصندوق (Mandate). وإذا اعتبرت سياسة الصندوق غير موثوقة، فيجب التعامل مع كامل المبلغ على أنه أسهم أخرى، والتي تخضع لأعلى معاملات خطر بين جميع أنواع الأسهم.

يسهم التنويع بين فئات المخاطر الرئيسية في تقليص إجمالي متطلب رأس المال، وذلك بالإضافة إلى الفائدة المحققة من التنويع بين المخاطر الفرعية ضمن كل فئة. أما مخاطر الأصول الأخرى، فهي تشمل وبشكل مؤقت الأصول التي يتم عادة استثنائها أو عدم احتسابها بالكامل وفقًا لقواعد الأموال الذاتية في نظام رأس المال المبني على المخاطر، مثل الأصول غير الملموسة كالشهرة.

عند المقارنة مع إطار Solvency II (استنادًا إلى نتائج تقرير [EIOPA QIS 5](#))، بلغت فائدة التنويع بين المخاطر نحو 32% وهي أعلى بحوالي 15% من الفائدة التي حققها القطاع ضمن إطار رأس المال المبني على المخاطر. وقد يشير هذا الفارق، إلى جانب تركيز أعمال التأمين في فئتي تأمين المركبات والتأمين الصحي، إلى وجود مجال كبير لتعزيز الاستفادة من منافع التنويع.

### 3. توزيع رأس المال المبني على المخاطر حسب فئات المخاطر الفرعية

يوضح الرسم البياني أدناه حصة كل فئة من فئات المخاطر والمخاطر الفرعية التابعة لها من إجمالي نتائج متطلبات رأس المال المبني على المخاطر (RBC) لعام 2024م.

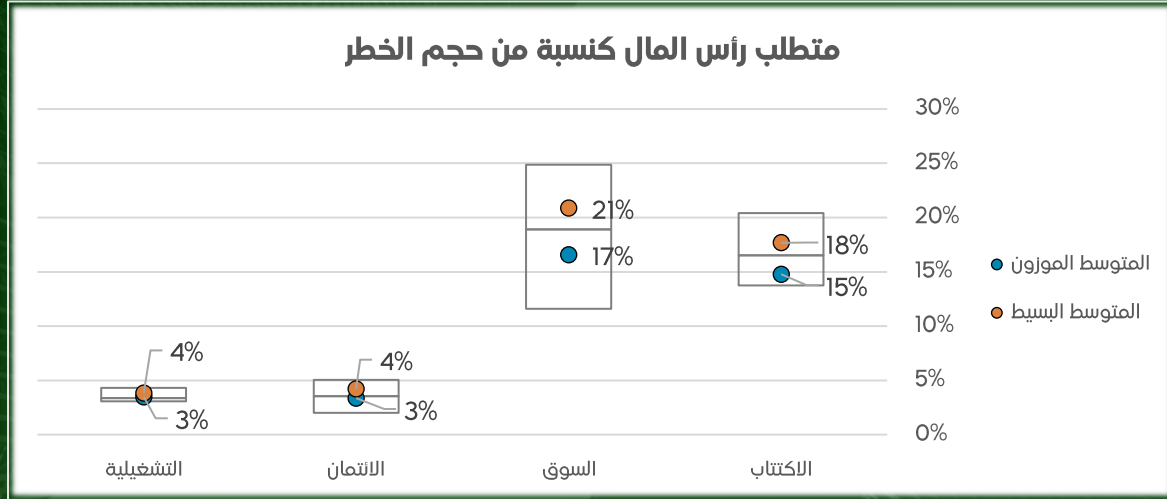


**ملاحظة:** يأخذ الرسم البياني أعلاه في الاعتبار أثر التنويع داخل المخاطر الفرعية وفيما بينها فقط.

يُلاحظ أن خطر الائتتاب في التأمين على غير الحياة، باعتباره الخطر الأكبر لقطاع التأمين، يُعزى في الغالب إلى خطر الأقساط، يليه خطر الاحتياطيات. فيما يتعلق بمخاطر السوق، تعد مخاطر نسب الفائدة ومخاطر الأسهم الأكثر مساهمة في متطلبات رأس المال لهذا الخطر، تليها مخاطر تركيز الاستثمارات. أما بالنسبة لمخاطر الائتمان، فيشكل النوع الأول (مخاطر الائتمان المرتبطة بمعيدي التأمين والبنوك) الجزء الأكبر من متطلبات رأس مال هذا الخطر.

## 4. نسبة متطلب رأس المال إلى حجم كل خطر رئيسي

يوضح الرسم البياني أدناه متطلب رأس المال كنسبة من حجم الخطر لكل نوع من أنواع المخاطر الرئيسية.



يُلاحظ أنه بالنسبة لجميع فئات المخاطر، فإن نسبة متطلب رأس المال إلى حجم الخطر أقل على أساس المتوسط الموزون مقارنةً بالمتوسط البسيط، مما يشير إلى أن شركات التأمين الكبرى تتمتع بتوزيع أكثر توازنًا للمخاطر مقارنةً بالشركات الأصغر.

فيما يتعلق بمخاطر الاكتتاب - وهي أكبر فئة من فئات المخاطر - فإن متطلب رأس المال لمخاطر الاكتتاب كنسبة من صافي إجمالي الأقساط والاحتياطيات يتفاوت بين شركات التأمين ضمن نطاق ربيعي ضيق نسبيًا.

أما متطلب رأس المال لمخاطر السوق، عند احتسابه كنسبة من إجمالي الاستثمارات، فيُظهر تفاوتًا واسعًا بين شركات التأمين، مما يعكس تباينًا في استراتيجيات الاستثمار ومستوى تحمل المخاطر مقابل العوائد.

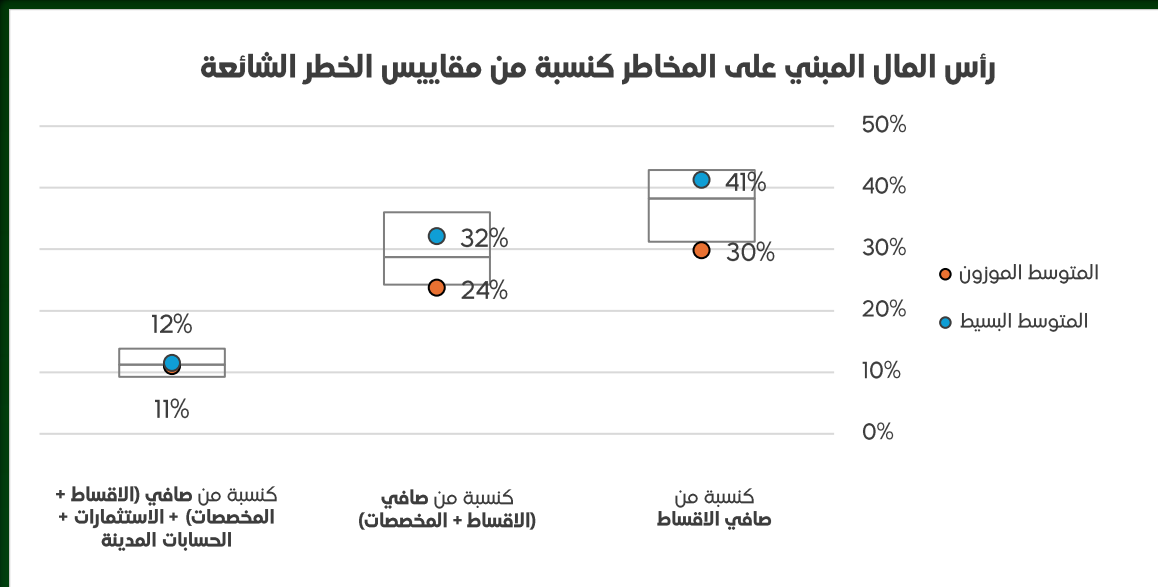
بالنسبة لمتطلب مخاطر الائتمان كنسبة من الحسابات المدينة، فهي تظهر توزيعًا أكثر استقرارًا، مما يشير إلى قدر من الاتساق في ممارسات التقييم بين الشركات.

في تجربة المحاكاة الأخيرة، تم تطبيق عامل خصم/زيادة على متطلب المخاطر التشغيلية استنادًا إلى "درجة الالتزام بإطار الأمن السبيري لشركات التأمين". عند قياس متطلب المخاطر التشغيلية كنسبة من حجم الأقساط أو الاحتياطيات (أيهما أعلى)، يُلاحظ تباين محدود مع تقارب المتوسطين البسيط والموزون، ما يشير إلى اتساق متطلبات رأس المال عبر القطاع، ويُعزى ذلك جزئيًا إلى منهجية معايرة متطلب رأس المال لهذا الخطر.

## 5. إجمالي رأس المال المبني على المخاطر كنسبة من مقاييس الخطر الشائعة

لتوضيح نتائج احتساب رأس المال المبني على المخاطر بطريقة مبسطة يُمكن التعبير عنها كنسبة من المقاييس المألوفة في قطاع التأمين، مما يتيح للشركات تقديرًا أوليًا لمتطلبات رأس المال المتوقعة عند إعداد خطط أعمالها أو تقييم توجهات استراتيجية مختلفة.

يوضح الرسم البياني أدناه نسبة رأس المال المبني على المخاطر إلى مقاييس الخطر الشائعة لعام 2024م.



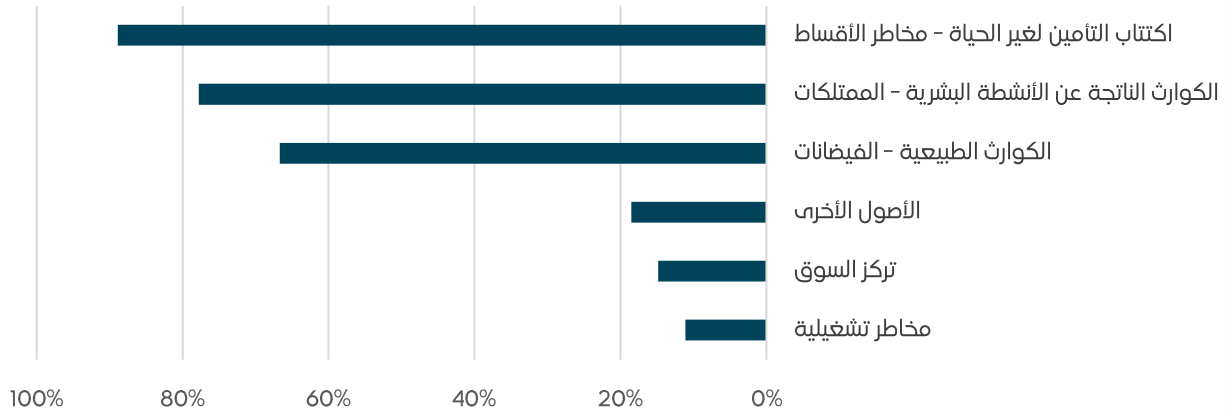
يُلاحظ أنه، كنسبة من صافي الأقساط المكتسبة، يتعيّن على الشركات تخصيص ما يقارب الثلث كمتطلب لرأس المال المبني على المخاطر. وعند الاحتساب على أساس المتوسط البسيط، ترتفع هذه النسبة لتصل إلى نحو 40% من صافي الأقساط المكتسبة، مما يسلط الضوء على الحاجة إلى تعزيز ممارسات إدارة المخاطر لدى شركات التأمين الأصغر حجمًا.

عند جمع جميع مقاييس الخطر الرئيسية، بما في ذلك الأقساط، بلغ متطلب رأس المال المبني على المخاطر في المجمل ما يزيد قليلًا على عُشر إجمالي قيم تلك المقاييس.

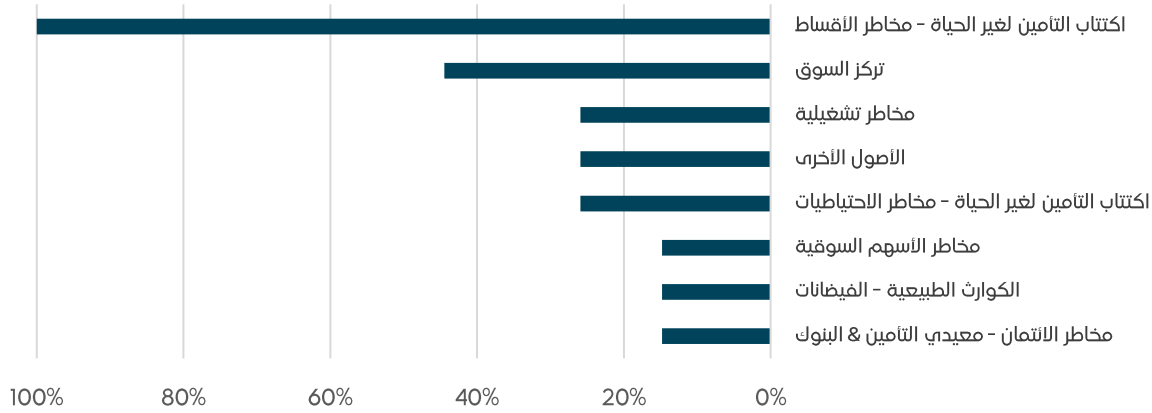
## 6. المخاطر الأكثر تصنيفًا ضمن أكبر ثلاث مخاطر لدى شركات التأمين

توضح الرسوم البيانية أدناه عدد المرات التي صُنِّف فيها كل خطر ضمن أعلى ثلاثة مخاطر من قبل شركات التأمين، وذلك قبل وبعد إجراءات تخفيف المخاطر مثل إعادة التأمين وأدوات التحوط.

تصنيف المخاطر حسب "عدد المرات التي تم تضمينها ضمن أكبر ثلاث مخاطر" (قبل تخفيف المخاطر)



تصنيف المخاطر حسب "عدد المرات التي تم تضمينها ضمن أكبر ثلاث مخاطر" (بعد تخفيف المخاطر)

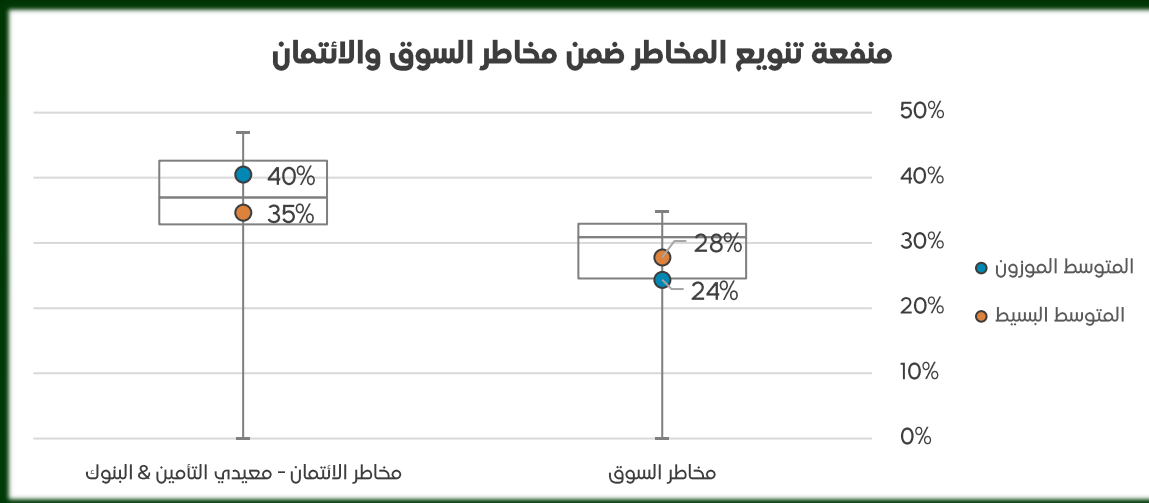


يمكن ملاحظة أن خطر الأقساط (وهو تجاوز معدل الخسارة الفعلية لما تم افتراضه عند التسعير) الأكثر تصنيفًا ضمن أعلى ثلاثة مخاطر لدى شركات التأمين، سواء قبل أو بعد احتساب تأثير إجراءات تخفيف المخاطر.

تجدر الإشارة إلى أن خطر الكوارث الطبيعية - الفيضانات، الذي كان يحتل المرتبة الثالثة قبل احتساب تأثير إجراءات التخفيف، تراجع إلى المرتبة السابعة بعد أخذها بالاعتبار، مما يبرز أهمية وجود حماية كافية ضد الكوارث الطبيعية ضمن شروط اتفاقيات إعادة التأمين.

## 7. منفعة التنويع بين المخاطر

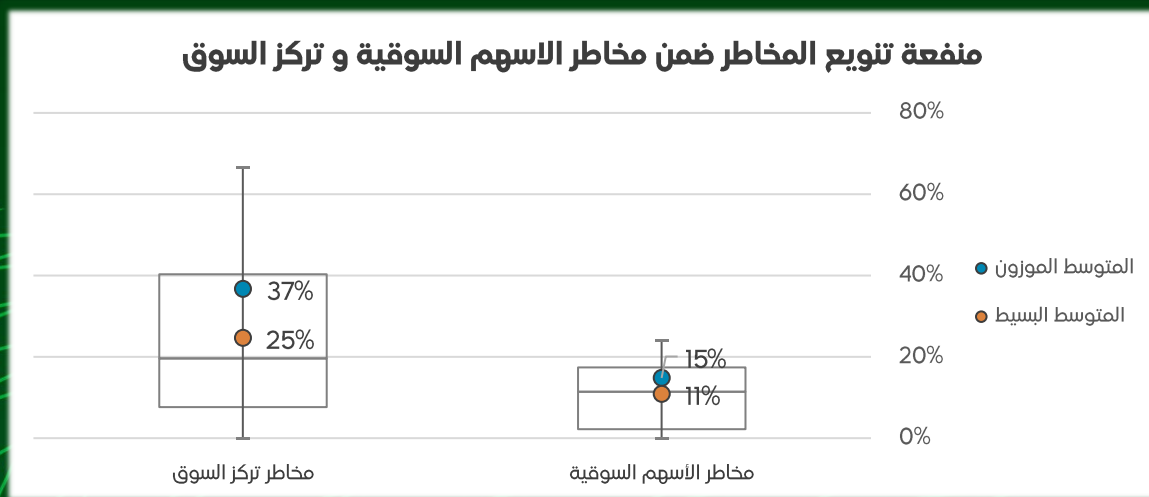
الرسم البياني أدناه يوضح نطاق منفعة التنويع التي حققتها شركات التأمين لمخاطر السوق ومخاطر الائتمان.



يوضح الرسم البياني أعلاه مدى مساهمة كل من تنويع المحفظة الاستثمارية والتنويع المتوازن لمعدي التأمين في خفض رأس المال لمخاطر السوق والائتمان. فيما يتعلق بمخاطر السوق، فيعكس التفاوت في منفعة التنويع تباين فاعلية استراتيجيات التنويع الاستثماري بين شركات التأمين. كما يظهر تفاوت مشابه في مخاطر الائتمان.

كما يشير ارتفاع المتوسط الموزون لمنفعة تنويع مخاطر الائتمان إلى استفادة الشركات الأكبر حجمًا من ميزة الحجم في تحقيق تنويع أكبر. وفي المقابل، تظهر نتائج مخاطر السوق أن شركات التأمين الأصغر حجمًا توجع استثماراتها بطريقة أكثر فاعلية مقارنة بالشركات الأكبر.

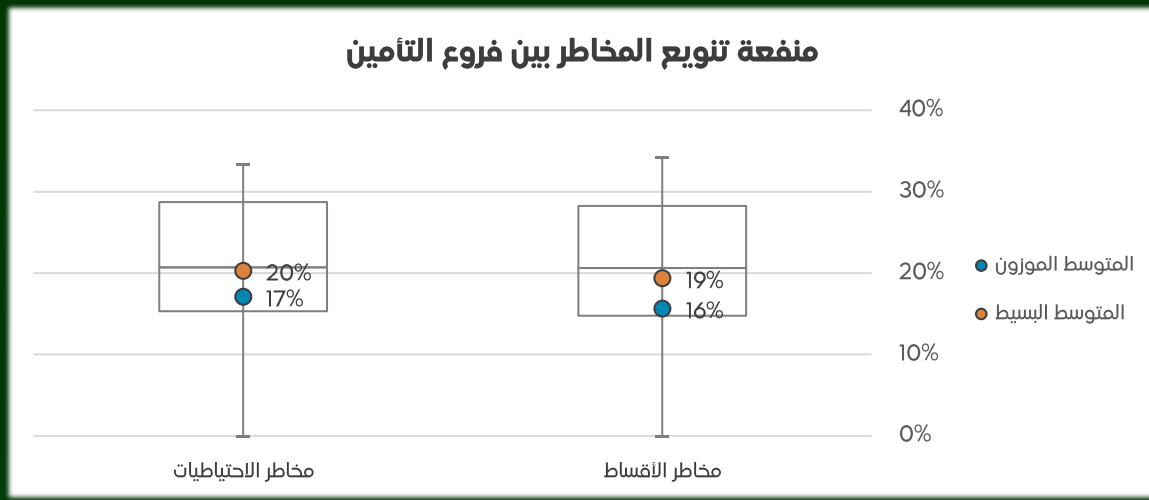
يوضح الرسم البياني أدناه نطاق منفعة التنويع لمخاطر الأسهم السوقية ومخاطر تركيز السوق التابعة لمخاطر السوق.



تظهر منفعة تنويع مخاطر الأسهم نطاقًا محدودًا، ما يعكس تشابه توزيع استثمارات الأسهم بين معظم الشركات. في حين يعكس خطر التركيز تفاوتًا أكبر بين الشركات، ويظهر ذلك في اتساع النطاق وارتفاع كل من المتوسط وأقصى قيمة.

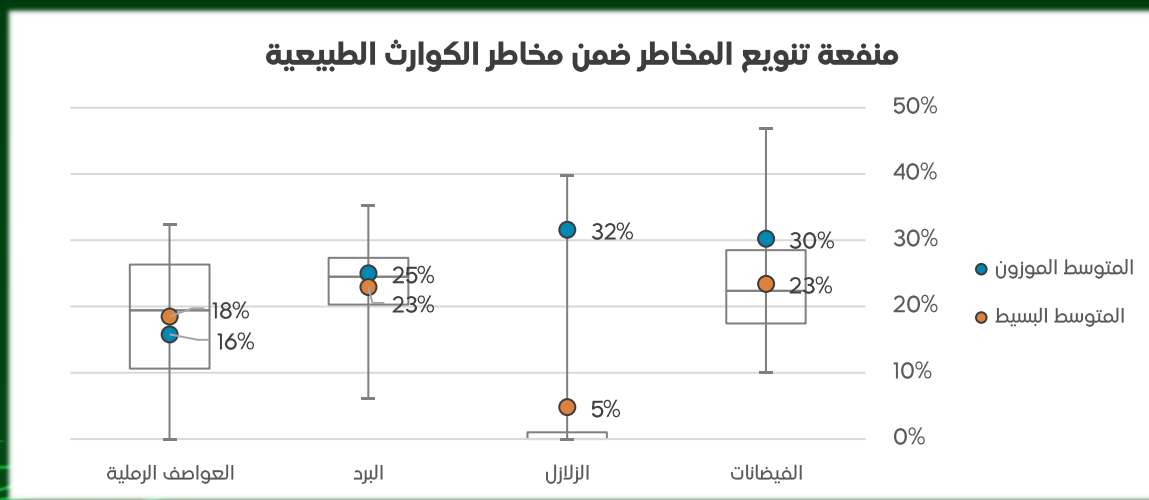
## 7. منفعة التنويع بين المخاطر

يوضح الرسم البياني أدناه نطاق منفعة التنويع بين فروع التأمين لمخاطر الأقساط والاحتياطيات.



يظهر من الرسم البياني أنه بإمكان شركات التأمين خفض متطلب رأس المال لكل من مخاطر الأقساط والاحتياطيات من خلال تنويع محفظة أعمالها والاكتمال في أنشطة تأمينية متعددة، بينما تختفي هذه الفائدة لدى الشركات التي تقتصر على فرع تأميني واحد فقط.

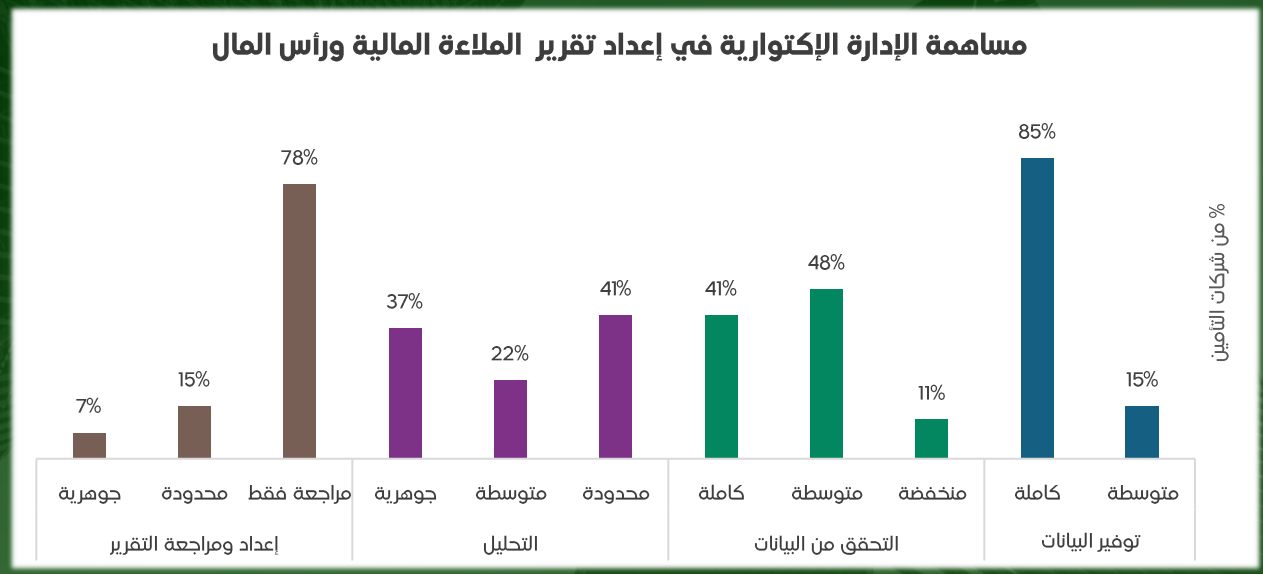
يوضح الرسم البياني أدناه نطاق منفعة التنويع الجغرافي ضمن مخاطر الكوارث الطبيعية.



يظهر الرسم البياني تفاوتًا كبيرًا بين الشركات في جميع مخاطر الكوارث الطبيعية، مما يعكس وجود اختلافات ملحوظة في أساليب إدارة الشركات لتمرکز مخاطرها. فيما يخص منفعة التنويع لمخاطر الزلازل، فإن الخطر داخل المملكة يقتصر على نطاق جغرافي محدود، وبالتالي لا تحقق الشركات منفعة من تنويع أنشطتها التأمينية المحلية، في حين يُعزى ارتفاع المتوسط الموزون إلى شركة واحدة تكتب جزءًا كبيرًا من الأنشطة التأمينية خارج المملكة.

## 8. مساهمة الإدارات الإكتوارية في شركات التأمين في إعداد تقرير الملاءة المالية ورأس المال

يوضح الرسم البياني أدناه مدى مساهمة الإدارات الإكتوارية في شركات التأمين في إعداد تقرير الملاءة المالية ورأس المال وذلك لكل من المراحل الأربعة الرئيسية. وهي كالتالي: توفير البيانات، والتحقق من البيانات، والتحليل، وإعداد ومراجعة التقارير.



يوضح الرسم البياني تفاوت مستويات مساهمة الإدارات الإكتوارية الداخلية عبر مراحل الإعداد، مع تركيز دورها بشكل أكبر في مرحلتَي توفير البيانات والتحقق منها، سواء من خلال تحمّل المسؤولية بالكامل أو بدرجة كبيرة.

أما فيما يتعلق بمرحلة التحليل، فتظهر مستويات متفاوتة من مساهمة الإدارات الإكتوارية الداخلية، مع مشاركة ما يقارب ثلثها بدرجة متوسطة أو جوهريّة.

بالنسبة لإعداد ومراجعة التقرير، يقتصر دور غالبية الإدارات الإكتوارية الداخلية على مراجعة التقارير المُعدة من قبل الإكتواريين المعيّنين.

بشكل عام، تزداد الهبة أن هناك مجالاً كبيراً لتعزيز مساهمة الإدارات الإكتوارية كما هو مبين أعلاه، لا سيما أن جميع الإدارات الإكتوارية في الوقت الراهن تحت إشراف ودعم خبير إكتواري حاصل على درجة الزمالة من جمعية إكتوارية. كما تقدر الهيئة أن مستويات الموارد الإكتوارية تتفاوت بين شركات التأمين، وهو ما قد يحد من قدرة بعض الإدارات الإكتوارية في تحمل مسؤوليات أكبر.

## 9. توقعات هيئة التأمين

تتوقع هيئة التأمين:

- ترسيخ ثقافة تقييم المخاطر مقابل العوائد داخل الشركة، وجعلها جزءًا أساسيًا من عملية اتخاذ القرار.
- استخدام نتائج تجربة المحاكاة الأخيرة لمراجعة استراتيجية أعمال الشركة طويلة الأجل وإجراءات التخفيف من حدة المخاطر.
- استنادًا إلى النتائج الأخيرة، البدء—عند الحاجة—بتقييم الخيارات المتاحة لزيادة رأس المال، بحيث لا تقتصر على تلبية المتطلبات الحالية، بل تشمل أيضًا المتطلبات المرتبطة باستراتيجية نمو الشركة وخطط أعمالها المستقبلية.
- الإلمام الكامل بالمخاطر التي تشكل النسبة الأكبر من رأس المال المبني على المخاطر وفقًا للنتائج الأخيرة، بالتنسيق مع الإكتواري المعين ورئيس الإدارة الإكتوارية.
- أما بالنسبة لمساهمة الإدارة الإكتوارية في إعداد التقرير، فتتوقع الهيئة أن تعمل كل إدارة إكتوارية على تعزيز مساهمتها تدريجيًا في مختلف مراحل إعداد التقارير الإكتوارية، بحيث تكون مساهمتها الإجمالية جوهرية. على وجه الخصوص، تتوقع الهيئة أن تشارك جميع الإدارات الإكتوارية بفاعلية في مرحلة التحليل، مع تعزيز دورها في مرحلة إعداد ومراجعة التقارير، وتؤكد الهيئة أن هذه المساهمة الفعالة تعد عنصرًا أساسيًا في تطوير الكفاءة المهنية للإدارات الإكتوارية وموظفيها في شركات التأمين.
- كما تؤكد الهيئة على أهمية أن توفر إدارة الشركة للإدارة الإكتوارية الموارد الكافية، سواء البشرية أو التقنية، لتمكينها من أداء دورها في إعداد التقارير الإكتوارية بفاعلية.